

في الواجهة

مهمة مستحيلة للجنة الفرعية: 8 و 14

ليست مشكلة اللجنة الفرعية لقانون الانتخاب في مكان آمن لا لتنامها - حلها الرئيس نبيه بزي - بل في رغبة أمانة في التوصل إلى قانون جديد أو تعديل قانون 2008، لن يسع رئيس المجلس استنباطها بين فريقين لا يريد كل منهما من الانتخابات سوى الخروج بأكثرية تكسر الآخر

نقولا ناصيف

قبل أقل من أسبوع لانعقادها، ليس أمام اللجنة الفرعية المكلفة مناقشة قانون الانتخاب سوى متابعة البحث حيث توقفت في اجتماعها الأخيرين، الوحيدتين، في 16 تشرين الأول 2012 و 18 منه قبل أن تتوقف منذ ذلك عن الالتئام، مكلفة درس بندين في قانون الانتخاب هما نظام التصويت وتقسيم الدوائر. في اجتماعها هذين اكتفت اللجنة بتأكيد الخلاف دونما إحراز تقدم في مهمتها. منذ ذلك الوقت، لا يزال الجدول يدور حول نفسه خارج أعمال اللجنة بين الفريقين اللذين يمثلانها، قوى 8 و 14 آذار. كل منهما يقول ما يرفضه، ويعجز عن فرض ما يريده. بذلك حدد الاجتماعان الأولان مسار اللجنة الفرعية ووضعها في طريقه، في الوقت ذاته، العراقيل، تتمسك الموالاة بما ترفضه المعارضة، وهو مشروع النسبية الذي تقدمت به حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، وتصر المعارضة على ما ترفضه الموالاة، وهو الدوائر الصغرى الـ 50. هكذا سلم كل من قوى 8 و 14 آذار بامتلاك الآخر فيتنو رفض مشروعه، ومقدرته على منعه أيضاً من فرض خياره عليه. يلتقيان، في الظاهر على الأقل، على فيتو آخر هو معارضتهما إجراء انتخابات 2013 وفق قانون 2008. لكنهما يتمسكان بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها، أي أن القانون الناقد. لم يعد أحد يسعه التفريق بين ما يرفضه وما يصران عليه.

على نحو كهذا يذهب ممثلو 8 و 14 آذار إلى الاجتماع الثالث للجنة الفرعية في 8 كانون الثاني من دون توقعات حقيقية. يقتصر التفاوض على اجتماعهم ليس إلا، بلا جدول أعمال يخوضون فيه جدياً. لا مشروع قانون الحكومة، ولا اقتراح الدوائر الصغرى، ولا اقتراح اللقواء الأرثوذكسي تبعاً للمواقف المعلنة.

لم يعد وضع قانون جديد للانتخاب هو الهدف، بل سبل الوصول إلى انتخابات 2013 وإجرائها بتوافق الحد الأدنى على القانون الناقد لتفادي أي حجج بتأجيلها وتمديد ولاية البرلمان الحالي الذي تنتهي في 20 حزيران 2013. يضع ذلك مازق قانون الانتخاب في بضعة معطيات منها:

1. يتمسك رئيس الجمهورية ميشال سليمان بإجراء الانتخابات في موعدها. كان ذلك جوابه قبل الأعياد لسفير أوروبي بارز سألته - بنبرة مشككة - هل ستجرى في موعدها. رد بالجزم. إلا أن سليمان مصر في المقابل على مشروع النسبية الذي يقاربه على أنه مشروعه هو، ولا يضعه عقبة في طريق الانتخابات. يقول لسائله إنه سيظل ينادي بالنسبية وإن حيل دون تحقيقها. مغزى هذا التلازم أولوية الانتخابات على القانون بما في ذلك استمرار نفاذ قانون 2008 من جراء تعذر الاتفاق على مشروع النسبية.
- 2 - بدوره رئيس الحكومة يتمسك بمشروع النسبية الذي أقرته حكومته مع مرونة تقضي برفع دوائره من 13 دائرة إلى 15 دائرة. بيد أنه يميل أيضاً إلى مشروع لجنة الوزير السابق فؤاد بطرس باعتماده نظامي التصويت، المطابق لصيغة كان قد اقترحها ميقاتي قبله تعتمد بدورها الليتي اقتراع نسبي وأكثر في أن واحد.
3. يبدو رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط أكثر وضوحاً من قوى 8 و 14 آذار في ما يرفضه وما يتمسك به. يبنذ النسبية لأنه يجدها تستفّر السنة وتيار المستقبل، ولا يؤيد الدوائر الصغرى. لا يريد أن يكسر أياً من الطرفين من دون أن يحسبه أحدهما عليه. وهو بذلك، أبعد من قانون الانتخاب و انتخابات 2013، يوازن بين موقف خارجي متشدّد في عدائه لسوريا وإيران وآخر داخلي يراعي سلاح حزب الله ويبزّر وجوده ويتعلّق

بالحوار الوطني وبقاء حكومة ميقاتي. ووفق ما تتداوله أوساط معنية بالجهود المبذولة لتحقيق توافق على

قانون الانتخاب، تلقى جنبلاط عرضاً من رئيس الحكومة توخى تليين موقفه من النسبية قال بوضع مقعد درزي واحد في دوائر التصويت النسبي يكون

في نهاية المطاف في حصة جنبلاط، وبأكثر من مقعد في دوائر التصويت الأكثر في الغالب يفوز بمقاعد. لم يُبدِ الزعيم الدرزي حماساً للعرض.

يذهب ممثلو 8 و 14 آذار إلى الاجتماع الثالث للجنة الفرعية في 8 كانون الثاني من دون توقعات حقيقية (أرشيف - مروان طحطح)



تقرير

نواب حزب الكتائب: الشاطر بشطارتو

ميسم زرق

في حزب الكتائب فوضى عارمة لا يُدركها سوى أصحاب الشأن فيه. من القاعدة حتى رأس الهرم، ممارسات تخطت الآليات المعمول بها داخل «المؤسسة الحزبية». منذ فترة، أعلن اعتماد مبدأ «المشورة» لاختيار مرشحي حزب آل الجميل في الاستحقاق الانتخابي النيابي المقبل. لكن النتائج بقيت سرية في جعبة الرئيس أمين الجميل من دون أن يطلع المكتب السياسي عليها. رُغم ذلك، دشّن النواب الكتائبيون موسمهم الانتخابي باكراً، حتى قبل أن يحسم قرار إعادة ترشيحهم.

يعيد كتائبيون قرييون من العائلة الحاكمة الأمر إلى غياب المحاسبة الداخلية في الحزب. فبرأيهم، العيون مغمضة عن أداء النواب الحاليين. لا



يخضع هؤلاء لأي نوع من المساءلة. فمثلاً، يقدّم النائب سامي الجميل مشاريع قوانين باسمه لا باسم الحزب، من دون العودة إلى المكتب السياسي، ولا حتى زملائه في الكتلة. فيما يتصرف الباقون على «هواهم» كتعويض عن الولاء المطلق لكيفياً. ليس لأي منهم ملف يتحدث عن إنجازاتهم، ولا تقارير تظهر ما حققه طوال السنوات الماضية. يتصرفون بفرديّة مطلقة، بعيداً من برنامج الحزب الانتخابي. يثير هذا الأمر سخطاً واسعاً في أوساط الكتائبيين، الذين أطلقوا الصرخة أخيراً، انطلاقاً من مبدأ أن «الحزب الذي يريد أن يُحاسب الجميع، عليه أن يبدأ بمحاسبة نفسه أولاً».

بالنتيجة، تمكث كتلة الكتائب النيابية تحت المجهر. تخضع للمحاسبة النظرية لا العملية، الأمر الذي يضع الحزب في مأزق، يتمثل بنقل النواب

من عباءة القيود التاريخية التي أرساها النظام الداخلي لحزب الكتائب منذ انطلاقتها. خمسة نواب يفردون أبحاثهم خارج حدود حزبهم. لكل منهم حيثية محلية، تُصور له أحياناً أنه أكبر من حزب «الله والوطن والعائلة». أولهم طبعاً الشيخ سامي الجميل. هو الوريث الشرعي لحزب الكتائب. رُبما أعطته هذه «النعمة» سلطة مطلقة، يتصرف من خلالها كما يحلو له، من دون العودة إلى أي مرجعية في الحزب. يرتقي الجميل الابن إلى مستوى القائد عندما يستطيع أن يزاوج بين أدائه وخطابه. هذا الخطاب الذي نجح في أن يكون مقنعاً، في كثير من الأحيان عند القاعدة الكتائبية، ولا سيما الشباب فيها، فيما يبدو أداؤه تقليدياً، منتمياً إلى عصر غائر. ولأنه يحق لسامي ما لا يحق لغيره، يقفز الأخير فوق قرار المكتب

السياسي، الذي يخضع في النهاية لرأي الرئيس أمين الجميل، ويصب في مصلحة الابن حتماً. بدأت ماكينته الانتخابية عملها على الأرض من دون التشاور مع أعضاء هذا المكتب الذي لم يحصل على «أمر» بإعلان ترشيحه. في قلعة المتنية، ينشّق الفتى مع مجموعة صغيرة من المحيطين به، متناسياً أن في الحزب رؤوساً كبيرة لا بد من العودة إليها. يكرّس شخصنة العمل السياسي، التي تفتح الباب أمام زملائه النواب في الحزب، ليتصرف هؤلاء على نحو مماثل كل في منطقته، على ذمة كتائبيين ممتعضين من أداء نوابهم. في رحلة، «إمبراطور» كتائبي آخر يُدعى إيلي ماروني. نائبٌ حُسم أمر ترشحه بعيداً عن المكتب السياسي. يتنقن فن اللعبة السياسية التقليدية. هكذا تنظر إليه بكفياً. مع ذلك، تتوسّع دائرة الاعتراضات عليه. فبحسب